خلال أيام سيتم تسليم المبالغ للمتضررين

مدير صندوق الجفاف لـ«الوطن»: الأراضي غير المرخصة وغير المثبتة ملكيتها لا يتم تعويضها ومستمرون بمتابعة الأضرار

هناء غانم

دعا وزير الزراعة محمد حسان قطنا جميع المزارعين إلى ضرورة الالتزام بالروزنامة الزراعية والمواعيد المحددة لزراعة كل محصول لتفادي وقوع الأضرار الحاصلة نتيجة الإبكار في الزراعة، جاء ذلك خلال اجتماعه مع مجلس إدارة صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي، مؤكداً ضرورة الالتزام بزراعة الأشجار المثمرة في المواقع المحددة لها وعدم زراعتها في الأراضي الصالحة لزراعة المحاصيل الإستراتيجية. والأهم – حسب الوزير – الإسراع في حصر الأضرار عند حدوثها وعدم التأخير في التعويض على المزارعين للاستفادة من المبالغ المستحقة بالموسم نفسه، وضرورة إعادة النظر بتعليمات المرسوم الناظم لعمل الصندوق وتعديل بعض المواد لتكون أكثر مرونة مع الأضرار الحاصلة وتعود بالفائدة على الفلاحين، لافتاً إلى أن البيوت المحمية المرخصة سيتم التعامل معها لاحقاً وفق التأمين الزراعي الإلزامي، ومشدداً على ضرورة وضع دليل واضح للمعايير الفنية لزراعة البيوت المحمية والالتزام بها.

وخلال الاجتماع وافق مجلس إدارة الصندوق على التعويض على المزارعين المتضررين نتيجة الرياح الشديد الحاصلة في بداية شهر آذار لهذا العام والتي تسببت بتضرر محاصيل الخيار والفاصولياء والفريز المحمية في طرطوس وبانياس، حيث بلغت المساحات المتضررة ١٠٤ دونمات بـ٢٦٠ بيتاً محمياً وعدد المزارعين المتضررين ٩٨ مزارعاً بمبلغ تعويض ٧٢,١ مليون ليرة.

كما وافق مجلس الإدارة على التعويض على المزارعين المتضررين نتيجة الصقيع الربيعي الحاصل في منتصف شهر آذار والذي تسبب بتضرر أشجار اللوز البعل والخوخ والدراق في محافظة حماة منطقتي السلمية وصوران والبطاطا في منطقة محردة حيث بلغت مساحة اللوز البعل المتضررة في منطقة السلمية ٤٧٨١ دونماً وعدد المتضررين ٢٥٩ مزارعاً بمبلغ تعويض ١٤٨,٦ مليون ليرة، في حين بلغت مساحة الدراق والخوخ المتضررة في صوران ٩٩ دونماً وعدد المتضررين ١٦ مزارعاً بمبلغ ٣,٥ ملايين، ومساحة البطاطا المتضررة في محردة ٣٠٢٦ دونماً وعدد المزارعين ٢١٥ متضرراً بمبلغ ٢٣٧,٦ مليون ليرة.

كذلك تمت الموافقة على تعويض المزارعين المتضررين في منطقة خطاب بحماة حيث بلغ عدد المتضررين ٦٩٧ مزارعاً بمبلغ تعويض ٢٩٩,٦ مليون ليرة، والمزارعين المتضررين نتيجة الصقيع الحاصل في ١٨ آذار هذا العام على محاصيل البطاطا والكوسا والبازلاء والفول في محافظة درعا حيث بلغت المساحة المتضررة ١١٦٥٢ دونماً وعدد المزارعين المتضررين ٧٩٥ مزارعاً، بمبلغ تعويض ٦٥١,٧ مليون ليرة، يضاف إلى ذلك أيضاً تعويض الفلاحين المتضررين في ريف دمشق نتيجة الصقيع الحاصل في نهاية شهر آذار على الفول الأخضر حيث بلغ عدد المزارعين المتضررين ١٢١ بمساحة متضررة ٩١٠ دونمات وبمبلغ تعويض ١٠,٣ ملايين ليرة.

وحول هذا بين مدير صندوق التخفيف من آثار الجفاف والكوارث الطبيعية على الإنتاج الزراعي المهندس محمد أبو حمود في تصريح لـ«الوطن» أن إحداث هذا الصندوق جاء كدعم للفلاحين الذين تضرر إنتاجهم الزراعي نتيجة الجفاف والكوارث الطبيعية أو الأحوال المناخية والبيئية والحيوية مثل الصقيع والسيول والعواصف الترابية والبرد والرياح الشديدة والشدات المطرية والجوائح المرضية على الزراعات أو الثروة الحيوانية ونجمت عنها خسائر تزيد على ٥٠ بالمئة في الإنتاج الزراعي وهذا يعتبر أهم شرط من شروط التعويض بأن يتجاوز تأثير الكارثة ١٠ بالمئة من مساحة المحصول ومن ثم تم تعديلها بالمرسوم ٢١ لتصبح ٥ بالمئة، مبيناً أن المزارعين الذين لم يتقدموا بكشف حسي أو أراضيهم غير مرخصة أو ليس لديهم ما يثبت ملكيتهم لا يمكن أن يستفيدوا من هذا التعويض.

> ١,٤ مليار ليرة تعويضات وزارة الزراعة للمتضررين في أربع محافظات

وفي التفاصيل، قال أبو حمود: إن التعويض يتم على ثلاث شرائح الأولى ٥ بالمئة التعويض على الإنتاج الزراعي أي من تكاليف ومستلزمات الإنتاج للمساحة المتضررة أي من ٥٠ إلى ٦٩ بالمئة، والتعويض الثاني ٧ بالمئة من تكلفة الإنتاج إذا كان الضرر بين ٧٠ و ٨٩ بالمئة يكون التعويض ٧ بالمئة، أما إذا كان الضرر من ٩٠ إلى ١٠٠ بالمئة يكون التعويض على ١٠ بالمئة من تكلفة الإنتاج، مؤكداً أن التعويض لا يتم على الأضرار العامة.

وأضاف: إن هناك لجاناً مختصة هي المعنية بتقدير هذه الأضرار تبدأ عملها بعد أن يتقدم المزارعون بكشف حسي عند حدوث الأضرار مباشرة لتتم معاينتها وتقييمها وإرسالها إلى لجان المحافظة ومن ثم دراستها وعرضها على اللجنة الفنية بالوزارة والصندوق ليتم تحديد المبالغ المستحقة لكل مزارع، لافتاً إلى أنه خلال أيام سوف يتم تسليم المبالغ للمزارعين.

وأشار إلى أن إدارة الصندوق مستمرة بعملها لمتابعة الأضرار في باقي المحافظات (حلب ودير الزور وحمص والغاب) لعرضها على اللجان المختصة لتقديم التعويض للمزارعين، مؤكداً أن قيمة التعويضات التي قدمها الصندوق للمزارعين بلغت نحو ١٦ مليار ليرة من بداية تأسيس الصندوق حتى تاريخه، وقد استفاد منه زهاء ٣١٤ ألف أسرة.

الأسواق «راكدة» لكن الأسعار ليست كذلك

جمعية حماية المستهلك لـ«الوطن»: تراجع في حركة الأسواق بنسبة تصل إلى ٦٠ بالمئة قياساً بالعيد الماضي

رامز محفوظ

دائماً مع قرب الأعياد تلتهب أسعار مستلزمات العيد وتزداد حالة الفوضى والاستغلال من أصحاب المحال التجارية الذين يرون أن العيد فرصة لتحقيق المزيد من الأرباح على حساب المواطن.

وخلال جولة لـ«الوطن» على مجموعة من أسواق دمشق المختصة ببيع الألبسة والأحذية والحلويات والشوكولا والسكاكر، لوحظ ارتفاع بالأسعار بالمجمل حيث وصل سعر الطقم الولادي في أسواق الشعلان والصالحية إلى ما بين ٨٥ و٢٠٠ ألف ليرة، أما في الأسواق الشعبية مثل سوق شيخ محيي الدين فقد تراوح سعر الطقم الولادي ما بين ٦٥ و١٢٥ ألف ليرة.

أن الجمعية قامت بإجراء استبيان أمس عن الحركة التجارية في أسواق دمشق ورصد مستوى الحركة في الأسواق خلال العيد ومقارنتها مع عيد الفطر الماضي، فتبين وجود تراجع في حركة الأسواق بنسبة تراوحت بين ٥٠ و٦٠ بالمئة وذلك نتيجة غلاء أسعار المواد وصعوبة وصول المواطنين من الريف إلى سوق الميدان بين ٨٥ و١٥٠ ألف ليرة، أما في الأسواق الشعبية فقد تراوح بين ٢٠ و٤٥ ألف ليرة، وبرر أصحاب محال الحلويات ارتفاع الأسعار بارتفاع أسعار السكر والطحين لضعف ما كانت عليه في عيد الفطر الماضي إضافة لارتفاع أسعار حوامل الطاقة.

وبالنسبة للشوكولا فأسعارها كانت متفاوتة في الأسواق، فعلى سبيل المثال وصل سعر كيلو الشوكولا في أحد المحال المعروفة والموجودة في المناطق الراقية لحدود ٩٠ ألف ليرة، أما في الأسواق الشعبية فقد تراوح بين ٣٠ و٤٠ ألف ليرة.

وعن واقع أسعار العيد وأسباب ارتفاعها بين نائب رئيس جمعية حماية المستهلك في دمشق وريفها ماهر الأزعط في تصريح لـ«الوطن» المدينة نتيجة أزمة المواصلات الحالية.

وأشار الأزعط إلى أن الإقبال على شراء الحلويات ضعيف وأقل بنسبة ٤٠ بالمئة من العام الماضي، كما أن هناك حالة ركود وقلة بشراء ألبسة الأطفال فضلاً عن غلاء أسعارها قياساً للعيد الماضي التي ارتفعت بنسبة تقارب ٣٠ بالمئة، أما بالنسبة للإقبال على شراء اللحوم الحمراء، فيعتبر مقبولاً لكنه أقل من العيد الماضي وهناك عدم إقبال على شراء اللحوم الحمراء والفروج بكميات كبيرة كما جرت العادة سابقاً خلال الأعياد نتيجة الانقطاع المتواصل للكهرباء في المنازل وخوفاً من فسادها، لذا يتم الشراء بكميات قليلة تكفي ليوم فقط.

وأوضح أنه نتيجة للحرارة المرتفعة حالياً والانقطاع المتواصل للكهرباء من الممكن أن يوجد في الأسواق لحوم فاسدة يتم بيعها وخصوصاً اللحوم المتبلة بالبهارات وغيرها من التوابل التي لا يتضح إن كانت فاسدة أم لا، لذا نحن كجمعية طالبنا بزيادة الدوريات على الشؤون الصحية في المحافظة على أسواق اللحوم وأخذ عينات من اللحوم المتبلة وفحصها إن كانت صالحة للاستهلاك البشري.

ما حقيقة أن معظم السوريين يعيشون على الحوالات؟

فضلية لـ«الوطن»: ثلث السوريين يعتمدون على الحوالات ومن الصعب الوصول إلى أرقام ونسب دقيقة

عبد الهادي شباط

تساؤلات كثيرة تدور في الشارع حول كيف يتدبر السوريون أمرهم في العيد أمام حالة التضخم الهائلة في الأسعار مقابل تدني معظم الأجور والمعاشات لحد غير منطقي، فعلى سبيل المثال إذا افترضنا أسرة مكونة من خمسة أشخاص فهي تحتاج حسب رأي بعض المهتمين لنحو مليون ليرة في الحد الأدنى كنفقات خاصة بالعيد تتوزع على ٢٠٠ ألف حلويات (الضيافة) ١٠٠ ألف لباس (قطعة واحدة) لكل فرد من أفراد الأسرة ونحو ٢٠٠ ألف ليرة (ألعاب أطفال ومصروف وغيرها).

العديد من المهتمين يرون أن حوالات السوريين تسد حيزاً واسعاً من هذه الاحتياجات خاصة في الأعياد حيث ترتفع معدلات الحوالات الواردة من الخارج.

وهو ما حفزنا على إجراء حسبة بسيطة أنه في حال افترضنا متوسط حوالات السوريين بمختلف أنواعها تصل إلى ١٠ ملايين دولار يومياً أي نحو ٣٠٠ مليون دولار شهرياً وإذا اعتبرنا أن متوسط الحوالة شهرياً هو ١٠٠ دولار يكون لدينا نحو ٣ ملايين حوالة في معظمها يستلمها أرباب أسر، وبمقارنة هذا الرقم مع العدد الكلي للسوريين في الداخل حسب تقديرات المكتب المركزي للإحصاء الأخيرة والبالغ ٢٣ مليون نسمة تكون نسبة المستفيدين من السوريين في معيشتهم من الحوالات هي نحو نصف عدد السكان.

وفي اتصال هاتفي مع الخبير الاقتصادي الدكتور عابد فضلية اعتبر أنه من الصعب جداً تقدير حجم حوالات السوريين من الخارج رغم أن التقديرات شبه الرسمية كانت دوماً تشير إلى أن المتوسط اليومي للحوالات ما بين ٥–٧ ملايين دولار لكن اتساع عدد وتوزع السوريين في الخارج وارسال الكثير من الحوالات خارج القنوات الرسمية يجعل من الصعب بمكان ضبط هذه الأرقام بدقة.

> مليون ليرة الحد الأدنى لنفقات العيد لكل أسرة

واعتبر فضلية أنه حتى النفقات الخاصة بالعيد التي في حال تقديرها بمليون ليرة فإن شريحة واسعة من المواطنين لا تتوفر لديهم هذه النفقات خاصة العاطلين عن العمل وأصحاب الدخل المحدود وغيرهم، وهو ما يفرض عليهم إجراء تغييرات في سلوكهم الاجتماعي مثل الانطواء والتقليل من تبادل الزيارات تجنباً للإحراج وعدم السفر واختصار النفقات إلى الضروريات والمواسم المؤونة وغيرها.

جداً مبيناً أن هذه التبدلات في السلوك الاجتماعي عادة ما يكون لها آثار نفسية على الأشخاص مثل الانطواء والركون في البيت أو الهروب من البيت في حالات مختلفة حسب كل حالة وحسب كيفية تعاطي كل شخص مع الأزمة المالية لديه.

ويعتبر الكثير من الخبراء أن حالة التناقض بين الأجور وأبسط متطلبات العيش اليومي باتت تمثل ضرورة لإيجاد مقاربات جدية وحقيقية للأجور والمعاشات من دون أن تعود الحكومة لاسترداد أي زيادة على الأجور والمعاشات عبر رفع أسعار بعض السلع والمواد الأساسية، على التوازي مع ضبط حالة الفلتان الحاصلة في الأسواق وإيجاد حلول لحالة الفساد والفشل في عمل أجهزة حماية المستهلك.

حيث يرى البعض منهم أن أجهزة الحكومة فشلت في إيجاد حلول وبدائل لمعضلة الأجور والمعاشات وهناك افتقار للكفاءات القادرة على إيجاد مقاربات للتخفيف من الحالة العامة التي وصل لها الاقتصاد وانه ربما يكون الحل من خلال الاستعانة بالتجارب المشابهة لحالتنا والاستفادة من الحلول التي تم العمل بها، وأنه من غير المقبول أن يكون أجر الموظف شهرياً ١٥٠ ألف ليرة وحاجته تتجاوز ١,٥ مليون ليرة شهرياً وأن تجاهل ذلك يحتم تعويض العجز بالعديد من الأشكال منها الفساد.

مدير حسياء الصناعية لـ«الوطن»: سعر الكهرباء الجديد للصناعيين منطقي

رئيس غرفة الصناعة: السلعة التي كانت تباع بألف أصبح سعرها ١١٥٠ ليرة بزيادة ١٥ بالمئة

حمص- نبال إبراهيم

بين مدير المدينة الصناعية في حسياء بسام منصور في تصريح لـ«الوطن» أنه لاشك أن ارتفاع سعر الكهرباء سيؤثر في موضوع رفع الأسعار إلى حد ما، لكن وزارة الكهرباء تعمل على تأمين حوامل الطاقة منذ بداية الحرب الظالمة على سورية للمدن الصناعية أولاً ومن ثم السكان في المدن والبلدات السورية، لافتاً إلى أن الحكومة واللجنة الاقتصادية ووزارة الكهرباء مضطرة لرفع سعر الكهرباء على الصناعيين في المدن الصناعية بشكل عام ولكون الكهرباء هي المحور الأساسي للصناعة، وتوفر الكهرباء شكل عامل جذب للصناعيين للعمل في المدن الصناعية.

وقال: بهذا الوقت لا بد للصناعيين أن يقفوا مع حكومتهم على الأقل بدفع تكاليف الكهرباء التي تتكلفها وزارة الكهرباء نظراً للحصار الاقتصادي الجائر على القطر وما يشكله ذلك من أعباء كبيرة على الوزارة، إضافة إلى صيانة محطات التوليد والشبكات الكهربائية وتأمين الفيول والغاز وما يشكل ذلك من صعوبات كبيرة جداً.

وأشار منصور إلى أنه من خلال اللقاءات مع وزير الكهرباء والتباحث بهذا الموضوع كان لا بد من رفع أسعار الكهرباء على الصناعيين كأقل تقدير لكون الصناعيين معفين من التقنين ويجب أن يبقى الدعم فقط للمواطنين بالكهرباء المنزلية، منوهاً إلى أن السعر الحالي منطقي إلى حد ما ومن الممكن أن يؤثر في أسعار المواد المنتجة لكن لا بد من رفع سعر الكهرباء حتى تبقى الحكومة داعمة للكهرباء المنزلية وتستمر بتأمين الطاقة الكهربائية.

ولفت منصور إلى أن الحكومة لم تقصر يوماً في تأمين الطاقة الكهربائية للمدن الصناعية منذ بداية الحرب ورأى أن استمرارية التيار الكهربائي هو دعم للصناعيين بغض النظر عن السعر وإنما من خلال استمرارية عملية الإنتاج، مبيناً أن وزارة الكهرباء كانت تعمل على تأمين الطاقة الكهربائية للمدن الصناعية في أصعب ظروف الحرب.

من جانبه أشار رئيس غرفة صناعة حمص لبيب الإخوان في تصريح لـ«الوطن» إلى أن الكهرباء كانت في السابق مدعومة وكانت الاستفادة منها لكل شرائح المجتمع وخاصة الصناعة والزراعة، وقال: حالياً بالنسبة لنا كصناعيين أصبح سعر الكهرباء بالسعر العالمي وبالتالي من المفترض أن تأخذ سلعتنا التي سنُصدّر أو تباع في السوق المحلية حقها بالتسعير، منوهاً إلى أن الارتفاع الذي سيحصل بين ١٠ إلى ٢٠ بالمئة كحد أقصى، فعلى سبيل المثال سلعة كانت تباع بألف ليرة ستصبح بسعر ١١٥٠ ليرة بعد ارتفاع قيمة الكهرباء على الصناعيين.

وأكد الإخوان أن تكلفة الكهرباء من أصل العملية التصنيعية والإنتاجية تتراوح بين ٨ إلى ١٥ بالمئة وأنه بكل المقاييس هذا الأمر كان سيحصل عاجلاً أم آجلاً، وليس بالإمكان أن يتم أخذ حصة المواطن من الكهرباء تحت ذريعة دعم الصناعة، لافتاً إلى أنه تم دعم الصناعة بما يكفي والآن أصبح وقت الجد وبتنا ملزمين بالتوليد سواء بالعنفات الريحية أو اللواقط الشمسية أو غير ذلك، منوهاً إلى أن هذا التوليد هو الذريعة الأساسية لحل مشكلة الكهرباء هي رفع السعر وبالأصل لولا أن أصبح السعر عالياً ومرتفعاً ما كان أحد ليفكر بالتوليد.

ولفت الإخوان إلى أننا كشركاء في غرفة صناعة حمص يتم العمل على التوليد عبر اللواقط الشمسية لأنه أصبح التوليد حالياً مجدياً وسابقاً عندما كان كيلو الواط ٣٥ ليرة سورية كان التوليد حينها عبر تلك اللواقط أو العنفات الريحية غير مجد، معتقداً أن الدولة تصحح أمورها الاقتصادية وترتب بيتها الداخلي وهذا الشيء لا بد منه، مشيراً إلى أنه إذا أردنا جميعاً أن تصمد الدولة وتحارب وتنتصر وتخرج باقتصاد حر متين وصحيح ومعافى ومتوازن فلا بد أن تتبع الكهرباء بالسعر العالمي مثلها مثل مصر والأردن ولبنان وتركيا.

> رئيس غرفة التجارة: القرار سيؤثر في المستهلك أولاً وسينعكس على ارتفاع الأسعار

بدوره أشار رئيس غرفة تجارة حمص إياد السباعي لـ«الوطن» إلى أن الجميع بات يعرف أزمة الكهرباء التي تمر بها البلد وحاجة الصناعيين والتجار للكهرباء والصعوبات التي تعانيها من صعوبة تأمين الكهرباء ولجوء الصناعيين والتجار إلى التحول للطاقة البديلة والمولدات والمعاناة من قلة المحروقات لتلك المولدات، لافتاً إلى أنه من الأفضل الدفع بسعر زائد بقيمة الكهرباء بدلاً من العمل على تأمين محروقات أو طاقة بديلة أو غير ذلك.